

الآلية التقييمية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي
بين المقاربة التشاركية والمقاربة المناجيرية
Les techniques d'évaluation du CNES entre l'approche
managériale et l'approche participative
CNES's evaluation techniques between the managerial
approach and the participatory approach

تاريخ قبول المقال للنشر : 2018/05/25

تاريخ إرسال المقال : 2018/02/22

د. مشونشي مبروك / المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام
ط.د. ضربان وليد / جامعة الجزائر 3

ملخص :

إن السياسة العامة في ابسط تعريفاتها وأشملها هي برامج العمل العامة المتبعة من طرف السلطات العامة، وذلك هو المفهوم الذي تبناه الكاتب الفرنسي Jean Claud Tonig بعد دراسته لـ 40 تعريفا لها فخلص إلى تعريفها: «هي برنامج عمل خاص تضعه السلطات العمومية وتنفذه وتقيمه»، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم عملياتها التي تم التطرق إليها منذ بدايات الدراسات في هذا المجال نظرا لأهميته في ترشيد القرارات المتخذة، نجاعة تنفيذ السياسات العمومية، وتحسين طرق تسيير المرفق العام، ما يضمن تحقيق رضا المواطن وزيادة نجاعة العمل العام. كما تتم هذه العملية باتباع مقاربات مختلفة من أهمها المقاربتان التشاركية و المناجيرية، ففي حين تخضع المقاربة التسييرية للاعتبارات الاقتصادية ويقوم التقييم فيها على قياس الأداء العملي والاداري للسياسات العمومية، ويعتبر تحسين الأداء العام هدفها الرئيسي لتحقيق رضى المواطن، هذا المنظور جاء تكريسا للمقاربة التسييرية الحديثة التي لاقت رواجاً منذ الثمانينات بداية من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعتبر المواطن كزبون يدفع ضرائبه وينتظر خدمة عمومية ذات جودة مقابل ذلك من جهة أخرى تخضع المقاربة التشاركية في تقييم السياسات العمومية إلى الاعتبارات السياسية والاجتماعية وتقوم على تحديد مستوى المشاركة في اعداد السياسات العامة ومدى إعلام المواطنين بها، ورضى المواطن بها يمثل الهدف الرئيسي ومن خلاله يتم تحديد جودة الفعل العمومي للعمل على تحسينه.

وتقوم بهذه العملية عدة مؤسسات رسمية وغير رسمية، من بين أهمها في الجزائر نجد الهيئات الاستشارية كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي يعمل بطريقة الإخطار السيادةي أو العمل التلقائي الوظيفي حيث يعد تقارير ينشرها ويرفعها للسلطة التنفيذية لقراءة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وتحديد مدى نجاعة السياسات العامة المتخذة، هنا تبرز لنا أهمية معرفة المقاربة المتبعة من قبل الكناس لمعرفة كيفية ترتيب الدولة لأولوياتها الاقتصادية والاجتماعية، كما تبرز أهمية معرفة المقاربة التقييمية لمعرفة مدى تأقلم الجزائر

من خلال الكناس مع البيئة الدولية المتغيرة في ظل تداخل المحلي مع الدولي مع الدور المتزايد للمنظمات الدولية الحكومية وغير حكومية وظهور مفاهيم الجديدة كالتنمية المستدامة، الحوكمة، الانصاف الاجتماعي، الديموقراطية التشاركية ...
الكلمات المفتاحية: المقاربة التشاركية، المقاربة التسييرية، السياسات العامة، الحوكمة.

Résumé :

Dans sa plus simple acception, la politique publique désigne les plans d'action entrepris par les pouvoirs publics. Une définition qui se trouve à la base de celle apportée par l'écrivain français **Jean Claude Toning** qui l'a résumé en « un plan d'action qui est mis en place par les pouvoirs publics afin d'être exécuté et évalué ». C'est cette dernière finalité qui revêt d'une très grande importance dans les études ayant portées sur les politiques publiques, où la préoccupation majeure est de pouvoir satisfaire les différentes aspirations et exigences des citoyens notamment ceux relatives à la rationalisation dans les prises de décisions, l'efficacité dans l'exécution des politiques publiques, et la performance dans la gestion du secteur public.

La mise en place d'une politique publique s'effectue généralement sous deux principales approches, participative et managériale. Cela implique une vision cohérente et systémique dans sa concrétisation, à commencer par la participation des acteurs formels et informels comme les instances consultatives à l'instar du Conseil National Economique et Social (CNES) dans forme actuel, en Algérie qui a été créé le 05 octobre 1993 par le décret présidentiel N 93-225, il a été mis sous l'autorité de la présidence de la république, il se compose d'un président et bureau de président et des commissions permanente, il travaille pour le gouvernement et pour son compte. dont la mission principale consiste à élaborer et diffuser des rapports sur la conjoncture économique et sociale du pays à la lumière de la politique publique adoptée. Le CNES fait ses travaux par sa propre initiative ou bien par une saisine du président.

Mots-clés : Approche associative, approche managériale, politique publique, la bonne gouvernance

Abstract :

In its simplest sense, public policy refers to the action plans undertaken by the public authorities. A definition which is at the base of that brought by the French writer Jean Claude Toning who summarized it in « a plan of action which is put in

place by the public authorities in order to be executed and evaluated». It is this last goal which is of great importance in the studies on public policies, where the major concern is to be able to satisfy the different aspirations and demands of the citizens, especially those concerning rationalization in decision-making, efficiency in executing public policies, and performance in public sector management.

The implementation of a public policy generally takes place under two main approaches, participative and managerial. This implies a coherent and systemic vision in its concretisation, starting with the participation of the formal and informal actors like the consultative bodies like the National Economic and Social Council (CNES) in current form, in Algeria which was created on the 05 October 1993 by Presidential Decree N 93-225, it was put under the authority of the presidency of the republic, it consists of a president and office of president and standing committees, he works for the government and for his account. whose main mission is to prepare and disseminate reports on the country's economic and social situation in the light of the public policy adopted. CNES does its work on its own initiative or by referral to the president.

Keywords : Associative approach, management approach, public policy, good governance

مقدمة :

تشكل السياسات العمومية أحد المفاهيم الحديثة نسبيًا في دراسات علم السياسة والإدارة العامة حيث لم تكن بدايات استعمالها في المجال العلمي الأكاديمي إلا في النصف الثاني من القرن العشرين رغم تواجد هذا المفهوم في المجال العملي للدولة كمارسة منذ نشأتها، ولقد ساهمت هذه الدراسات بشكل كبير في فهم السياسات العمومية وتطويرها من خلال معرفة المشاكل التي تواجهها وتؤدي إلى فشلها، وهذا عبر تحليلها وتفكيكها إلى مختلف عملياتها ومراحلها، والسياسة العامة في أبسط تعريفاتها وأشملها هي برامج العمل العامة المتبعة من طرف السلطات العامة، وذلك هو المفهوم الذي تبناه الكاتب الفرنسي Jean Claude Tonig وبعد دراسته لـ 40 تعريفاً لمفهوم للسياسة العامة فخلص إلى تعريفها : « السياسة العامة هي برنامج عمل خاص تضعه السلطات العمومية وتنفذه وتقييمه ».

يعتبر التقييم من أهم عمليات السياسات العامة التي تم التطرق إليها منذ بدايات الدراسات في هذا المجال، بدءاً بالنموذج التدرجي لكل من هارولد لازويل، غاري بروير، شارل جونز وجيمس اندرسون... والتي ساهمت في تطوير مقاربات ونماذج تقييمية عديدة نظراً لأهميته في ترشيد القرارات المتخذة، نجاعة تنفيذ السياسات العمومية، وتحسين طرق تسيير المرفق العام، ما يضمن تحقيق رضا المواطن وزيادة نجاعة العمل العام.

وتضطلع بعملية تقييم السياسات العامة عدة فواعل رسمية وغير رسمية، ومن بين أهم الفواعل نجد الهيئات الاستشارية من خلال الاستشارات والآراء التي تقدمها، كما أصبحت هذه الهيئات تمثل تطبيقاً لمبدأ الديمقراطية التشاركية من خلال اعتمادها نظام التمثيل لمختلف شرائح المجتمع المدني في تشكيلها.

وفي الجزائر نجد عدة هيئات استشارية كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، هذا الأخير الذي يعد تقارير ينشرها ويرفعها للسلطة التنفيذية لقراءة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وتحديد مدى نجاعة السياسات العامة المتخذة.

وهناك عدة مقاربات يتم اعتمادها في تقييم السياسات العامة في مختلف دول العالم وأهمها المقاربة التسييرية *l'approche manageriele* و المقاربة التشاركية *l'approche participative*. ففي حين تخضع المقاربة التسييرية للاعتبارات الاقتصادية ويقوم التقييم فيها على قياس الأداء العملياتي والاداري للسياسات العمومية، ويعتبر تحسين الأداء العام هدفها الرئيسي لتحقيق رضى المواطن، هذا المنظور جاء تكريسا للمقاربة التسييرية الحديثة (New public management) التي لاقت رواجا منذ الثمانينات بداية من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعتبر المواطن كزبون يدفع ضرائبه وينتظر خدمة عمومية ذات جودة مقابل ذلك. من جهة أخرى تخضع المقاربة التشاركية في تقييم السياسات العمومية إلى الاعتبارات السياسية والاجتماعية وتقوم على تحديد مستوى المشاركة في اعداد السياسات العامة ومدى إعلام المواطنين بها (*rendre comptes aux citoyens*)، ورضى المواطن بها يمثل الهدف الرئيسي ومن خلاله يتم تحديد جودة الفعل العمومي للعمل على تحسينه.

ومن خلال ما سبق تبرز لنا أهمية هذه الدراسة لمعرفة كيفية ترتيب الدولة لأولوياتها الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية من خلال معرفة المقاربة التقييمية المتبعة في المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يسهم المجلس بصفته هيئة استشارية في تقييم السياسات العامة بما يمكنه من أن يحسن أداء العمل العام لتحقيق الأهداف وفق مقاربة علمية وعملية؟
أهداف الدراسة: ويمكن أن نجمل أهم أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:
- معرفة مدى اهتمام النظام السياسي بتقييم السياسات العامة عن طريق تفعيل نشاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي و الاهتمام بتنظيمه وهيكلته.
- معرفة المقاربة التقييمية المتبعة من قبل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تقييم السياسات العامة.

للإجابة على اشكالية بحثنا، سنعمد منهج دراسة حالة لغرض جعل الدراسة أكثر صلة بالواقع و نابعة عنه بدراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ثم ربطها بواقع تقييم السياسات العامة في الجزائر و الدور الحقيقي الذي يلعبه هذا المجلس، كما سنعمد المنهج المقارن للمقارنة بين الطرق المختلفة المستعملة في التقييم حيث سنقارن بين

المقاربة المناجيرية والمقاربة التشاركية وأيضا بين هذه الطرق وكيفية تطبيقها بالكناس، هذا يتطلب منا اعتماد منهج تحليل المضمون في تحليلنا لمحتوى التقارير التي تصدر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والمنهج الإحصائي من خلال إحصاء الكلمات، المصطلحات، الجمل والرموز المختلفة كالأرقام، النسب ثم تصنيفها وتبويبها وتحليلها لمعرفة المعايير والطرق المستعملة على اعتبار أن لكل مقاربة أو معيار تقييمي مصطلحات معينة تبرز بكثرة. وسنتبع المحاور التالية:

المحور الأول: المقاربات المنهجية لتقييم السياسات العامة

المحور الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي المحور الثالث: قراءة في الآلية التقييمية للمجلس من خلال للتقرير السداسي الأول 2015 حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر. وفي ما يلي المحور الأول

المحور الأول: المقاربات المنهجية لتقييم السياسات العامة

بالرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه من جميع الباحثين والممارسين فإن تعريف التقييم هو أمر لا بد منه وسوف نبدأ هنا بتعريف القاموس للتقييم وهو « تقدير قيمة الشيء»، أما اصطلاحا فنجد عدة تعاريف¹ في المنظور الغربي، كما نجد اختلافا بين المدرستين الانجلوسكسونية والفرنسية:

■ يعرفها جيمس أندرسون: التقييم المرحلة الأخيرة من عمليات السياسة العامة يهتم عموما بتقدير وتثمين وتحديد أهمية مضمون السياسة والتطبيق الذي يترجمها إلى سلوك والآثار التي تنجم عن ذلك:

- كمنشأ وظيفي يتحقق من خلال عملية الرسم والصبغة.

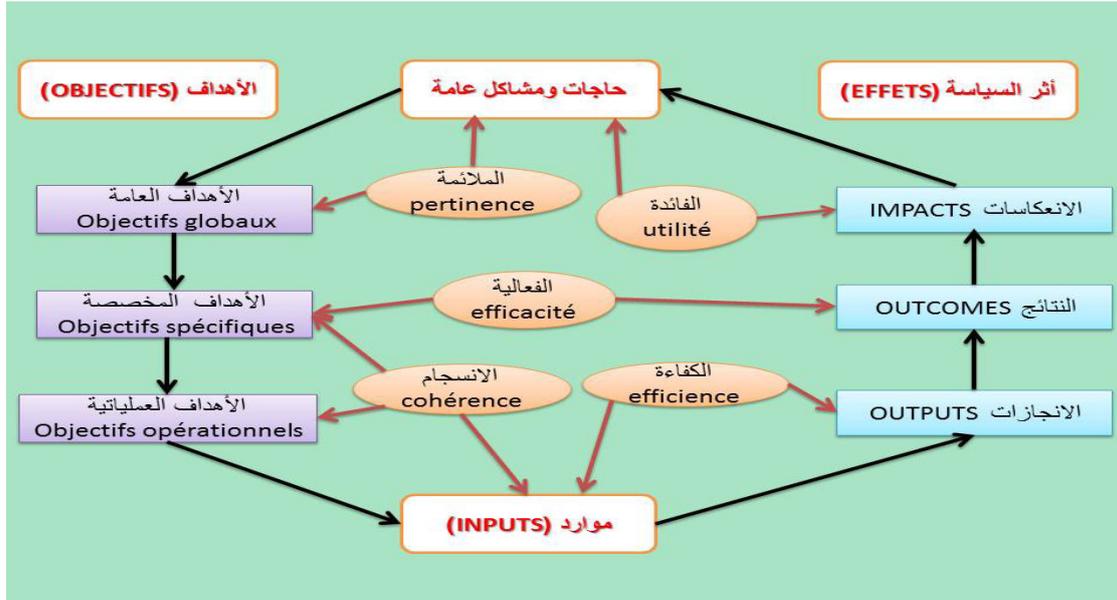
- يؤدي إلى إعادة الدورة التي تبدأ بالمشكلة ثم البحث عن البدائل ثم المفاضلة لتقرير ماذا نفع.²

كما عرف التقييم في المدرسة الأمريكية أنه مسعى علمي وعملي متعدد المناهج يهتم ببرنامج، سياسة معينة، تكنولوجيا، نشاط.... لاكتساب معلومات حولها وتحديد مدى نجاعتها. إن كل أعمال التقييم تشمل جمع المعلومات وغربلتها، اصدار احكام حول صحة المعلومات والاستدلالات المستخلصة منه.³

■ أما في فرنسا، فقد عرف مرسوم 22 / 01 / 1990 تقييم السياسات العمومية بأنه البحث ما إذا كانت الوسائل القانونية والمالية الموضوعة من انتاج الآثار المنتظرة من هذه السياسة والوصول إلى الأهداف المسطرة التي حددت لها.

■ ثم عرفها Annie Fouquet الرئيس السابق للجمعية الفرنسية للتقييم بأنها: عملية تحديد قيمة السياسة العامة من خلال معايير معينة كالملاءمة، الكفاءة، الكفاية، الفعالية بهدف الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات وإضفاء الشفافية والوضوح حول النقاش العمومي.⁴

- من خلال التعاريف المختلفة نلاحظ أن التقييم فضلا عن كونه " نشاط بحث منظم يسعى للموضوعية والمصدقية ويستند لمنهجية علمية هو:
- عملية اختصاصية ذات طابع تقني وتطبيقي، وتهتم بالفعل Action في البرامج والسياسات،
 - تفحص البرامج والعمليات التنفيذية المرتبطة بالسياسات العمومية، تدرس نتائجها Résultats،
 - تدرس ما يترتب عليها من عوائد وفوائد Out put /Outcom ويختلف التقييم عن المفاهيم الرقابية والتسييرية الأخرى كالرقابة والرقابة الداخلية (المديرية) ، التدقيق Audit ، تدقيق الأداء Audit de Performance والمتابعة Le Suivi . ويعتمد التقييم على مجموعة من المعايير عديدة ومتنوعة، حيث أن أغلب الدراسات التي اهتمت بالموضوع لم تعتمد في عملية التقييم على معيار واحد أو مقياس واحد محدد بذاته.⁵ فلقد قدم إدوارد سوشمان Edward Suchman المعايير الخمسة التالية في سبيل تقييم نجاح أو فشل البرنامج القائم ضمن مجال الخدمة العامة وهي الجهد Effort، الإنجاز performance، الكفاية Adequacy ، الكفاءة Efficiency، العملية.
- أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تستخدم ثلاثة معايير أساسية في عملية التقييم برامجها وهي: الفاعلية، الأهمية، الكفاءة⁶ ، بالإضافة إلى العديد من المعايير الأخرى كالانسجام، الاقتصاد، المنفعة ...
- ومن خلال المعايير التي ذكرناها وبالإضافة إلى معايير أخرى وضعها العديد من الباحثين والممارسين تم وضع ما يعرف بمثلث النجاح والذي تم فيه تلخيص أهم ثلاثة معايير رئيسية تتمثل في:
- الفعالية: (النتائج + الأهداف) : معيار لقياس النتائج المحققة مقارنة بالأهداف.
- الكفاية: (الوسائل+النتائج) : يقوّم العلاقة بين الوسائل الموضوعية / النتائج المحققة في الفعل العمومي.
- الملاءمة : (الأهداف + الحاجات): معيار يقوّم مدى التناسب بين الأهداف المعلنة / والحاجات أو المشاكل التي يفترض أنها جاءت لحلها.
- شكل 01: معايير تقييم السياسات العمومية



المصدر: ترجمة من: Annie FOUQUET, op.cit. p 10

أولاً : التطور التاريخي لتقييم السياسات العامة

إن الاهتمام بدراسة وتقييم الأداء الحكومي حديث النشأة سريع النمو وقد بدأ هذا الاهتمام في الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الستينات⁷ نتيجة تقاطع عرض وطلب، العرض جاء من العلوم الاجتماعية الأمريكية والتي مثلت في بداية الخمسينات الجبهة الرائدة في تحليل السياسات العامة من خلال أعمال المدرسة السلوكية. أما الطلب فجاء وصول التدخلين إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بداية من كيندي ثم جونسون ومختلف البرامج والسياسات العامة الاجتماعية التي تم إطلاقها في عهدهما في مجالات الصحة، الإسكان، التعليم، النقل، حماية البيئة، ...⁸

وفيما يلي سنحاول تتبع الخطوات و المراحل التي مر بها تقييم السياسات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا:

أ- المرحلة الأولى لتقييم السياسات العامة (من الستينات إلى الثمانينات)

لقد أصبح تقييم الآثار الاجتماعية للسياسات العمومية ممكناً بعد وضع وسائل لقياس الحقيقة الاجتماعية وتمثلت في الاحصاء⁹، ما أدى إلى ظهور حركة عقلنة الاختيارات السياسية في شكل الممارسات الإدارية والسياسية المختلفة حسب الخصوصيات الثقافية، المؤسساتية أو السياسية لكل واحدة من الديمقراطيات الغربية.

1. في الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد كان لمحاولة عقلنة الاختيارات المالية في اليوم أسنة 1963 من خلال نموذج (P.P.B.S) Planning Programming and Budgeting System دوراً في ترقية التقييم ووضع أسسه الأولى¹⁰، حيث اعتبر التقييم إحدى مراحل إجراءات وضع الميزانية، فالتقييم القبلي عرف تطوراً ملحوظاً في الدولة الفيدرالية لكونه مفروضاً من الإدارة الفيدرالية لمنح التمويلات المحلية.¹¹

كما تجدر الإشارة إلى محاولة للعقلنة قامت بتطويرها إدارة نيكسون بهدف تحسين النتائج المتوصل إليها من طرف الحكومة الفيدرالية وهي office for the management of M.B.O budget أو التسيير بالأهداف وهي تقنية مستوحاة من المجال الصناعي تقتضي تحديد وتفسير الأهداف¹².

منذ إنشائه في 1921، ركز مكتب المحاسبة العامة G.A.O général accounting office جهودته حول التحقق من الاستقامة المحاسبية والتصدي للرشوة لدى موظفي الحكومة، وبعد الحرب العالمية الثانية ركز جهوده على غرار البرامج السابقة على معرفة طريقة استعمال الأموال الفيدرالية وقياس الفعالية الشاملة للسياسة المقومة وهذا ما استدعى إعادة تحديد وتوسيع لمهام G.A.O، وفي سنة 1974 ظهر نص تقييبي يحدد الإطار التشريعي لكل التحقيقات المتعلقة بالبرامج أو النشاطات الحكومية وتم التصويت عليه، وحسب تعليمات G.A.O فإن المدققين مطالبين بتوضيح مهمة الكيان المعني بالتقييم وبطريقة صحيحة كقاعدة مرجعية¹³.

2. في فرنسا:

تأتي فرنسا متأخرة نوعاً ما مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية حيث تعود الجذور الأولى للتقييم بفرنسا إلى سنة 1970 بظهور سياسة عقلنة خيارات الميزانية rationalisation des choix budgétaires (RCB) من خلال التقييم القبلي a priori للموارد المالية التي سيتم صرفها. وعرف هذا المنظور بروزه الحقيقي مع ظهور التقرير المعروف بنوش-بونزار Nioche-Poinsard في 1986 اللذان دعا إلى تطبيق مقاربة علمية حقيقية في تقييم السياسات العامة، ثم قام كلاهما خلال ندوة مشتركة لوزارة المالية الفرنسية ووزارة الوظيف العمومي بنشر أول تقرير علمي لتقييم للسياسات العمومية في فرنسا.

لقد كانت البداية الحقيقية للتقييم في فرنسا كمشروع علمي وعملي بظهور منشور روكار circulaire Rocard في 1989 والذي أقر مشروع تجديد وإصلاح الخدمة العامة والذي ارتكز على تقرير باتريك فيفار Patrick Vivert. ويهدف هذا المشروع لتفعيل التقييم كآلية للدمقرطة في المجال العام من خلال الاعتماد على الخبرة العلمية (des expertises) وليس فقط المفتشيات المالية والإدارية فقط، وإطلاق حوار اجتماعي حول خيارات السياسات العامة.

لكن تم تحريف هذه المبادرة عن مسارها الصحيح لأن الموظفين والبيروقراطيين اعتبروا كمحاولة من السياسيين والمجتمع المدني للسيطرة عليهم والضغط عليهم كما اعتبروا هذا المسعى التقييمي أنه آلية رقابية شأنه شأن الآليات الأخرى، لذا لا بد من انشاء أجهزة للتقييم تعتمد نظام تمثيلي معين لمختلف الهيئات الرسمية. وبعد سنة من صدور منشور روكار، ونتيجة لهذا الجدل تم انشاء مجلس علمي للتقييم conseil scientifique d'évaluation CSE في 1990 وهو عبارة عن هيئة رسمية مشتركة ما بين الوزارات instance interministérielle، هذا المجلس لا تمثل مهمته الأساسية في تقديم الاستشارة، وتوجيه المقيمين وفحص جودة التقييمات التي تقوم بها الهيئات المختلفة بل يقوم كذلك بتقييم السياسات العامة الكلية.

ومن أهم ما جاء به المجلس تشجيعه للمبادرات الفردية للتقييم من خلال الأبحاث والدراسات رغم تأكيده ومحافظته على النموذج الرسمي التشاركي المعروف في فرنسا.¹⁴

ب. المرحلة الثانية لتقييم السياسات العامة (بداية من الثمانينات)

1. في الولايات المتحدة الأمريكية :

في بداية الثمانينات، ظهر متغيرات جديدة، بعضها عملي تمثل في وصول المحافظين الجدد إلى الحكم في كل من بريطانيا واليوم مع الأزمة المالية خلال الثمانينات، فتم تبني الخيار الليبرالي المحافظ وأيضا تبني مقاربات جديدة في التسيير هي المقاربة التسييرية الجديدة New Public Management (NPM)، حيث أصبح معيار المنفعة هو الأساسي (utilité)¹⁵، بالإضافة إلى تزايد البعد الدولي للسياسة العمومية من خلال تزايد دور المنظمات الدولية الحكومية والغير الحكومية.. والأخر عملي مع ظهور معايير جديدة في الحكم على السياسات العامة وإدراج أبعاد جديدة كالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان وكذا مفهوم الشبكات التي جاءت به سوسيولوجيا التنظيمات ما أدى إلى إدراج البعد التشاركي في اليوم الأول مرة وأصبحت تعتمد مقارنة كمية/تشاركية¹⁶ qualitatives et participatives، وأصبح يعتمد على فواعل أخرى غير رسمية في عملية تنفيذ تقييم السياسات العامة أهمها الرابطة الأمريكية للتقييم والمعاهد ومراكز التفكير (think tanks) ومنظمات المجتمع المدني.

2. في فرنسا :

مع التغييرات التي شهدتها اواخر المرحلة الأولى في فرنسا كالتحول إلى المجلس الوطني للتقييم بدل المجلس العلمي للتقييم وفسح المجال للتقييم الخارجي والفردى غير رسمي المرتكز على الخبرة العلمية والميدانية، شهدت فرنسا بداية من 02 أوت 2001 ثورة كبيرة في العقلية التسييرية من خلال مصادقة البرلمان بالإجماع على القانون العضوي الجديد المتعلق بقانون المالية « LOLF » la loi organique relative aux lois de finances بعد أن ظل التسيير مرتكزا على القانون العضوي لـ 02 جانفي 1959 l'ordonnance organique de وهنا تم التحول إلى آلية التسيير بالبرامج وليس بالوسائل، هذا القانون كان له أثر كبير في التغيير في الآلية التقييمية من خلال إدراج البعد الأوروبي وخصوصا في ظل الحديث عن عصرنة العمل العام . modernisation de l'action publique

- في 2007 أطلق الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي مبادرة المراجعة العامة للسياسات العمومية في (RGPP) « Révision générale des politiques publiques » إطار مسعاه لإصلاح الدولة وهنا تم إدراج المقاربة التسييرية الجديدة (NPM) واصبح المواطن يعتبر زبون، يدفع الضرائب وأصبح نتيجة هذا المردودية والجدارة Mérite et rentabilité من خصائص الخدمة العامة بالإضافة إلى المساواة والاستمرارية والمصلحة العامة، هنا حدث التقارب مع المقاربة المناجيرية وأصبح المنفعة والكفاية من أهم المعايير التقييمية المعتمدة.
- في 23 جويلية 2008 شهدت فرنسا تعديل دستوريا منح البرلمان دورا أكبر في مراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية من خلال المادة 24 (Article 24) التي نصت: «

البرلمان يصوت على القوانين، ويراقب عمل الحكومة ويقيم السياسات العمومية». ثانيا : مقارنة بين المقاربة التشاركية والمناجيرية في تقييم السياسات العامة ان التبع التاريخي للتجارب المختلفة في مجال تقييم السياسات العامة في كل من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية بين أنهما اتبعتا مقاربتين مختلفتين نجملها في النقاط التالية:¹⁷

أ. التقييم التشاركي والتقييم المناجيري :

يقوم التقييم التشاركي هنا على تحديد الأطراف المعنية بالسياسة (الفاعلين) ثم تشخيص دور كل لاعب في تنفيذ السياسة المعنية،¹⁸ من خلال تأكيده على ضرورة مشاركة ممثلين من الهيئات المعنية بتنفيذ وإعداد السياسات والمستفيدين منها ومن ممثلي المجتمع المدني في عملية التقييم، لذا فهو يمثل ديمقراطية لتقييم السياسة العامة ولهذا نجد أن أغلب المجالس التقييمية في هذا النموذج تعتمد نظام التمثيل كالمجلس الوطني للتقييم والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في فرنسا، أما التقييم المناجيري فيحمل نظرة عملياتية أكثر ويهدف إلى الوصول إلى توصيات يتم تطبيقها لتحسين السياسة ،فالتقييم المناجيري يهتم بمختلف عمليات وأدوات السياسة العامة وقياس مدى تحقق النتائج والأهداف على أرض الواقع بعيدا عن أي اعتبارات سياسية.

ب. التقييم الداخلي والتقييم الخارجي :

في فرنسا نجد التقييم الداخلي حيث أن ممثلين عن الفواعل الإدارية والسياسية ومختلف الجهات الفاعلة تقوم بالتقييم، أما في المقاربة التشاركية فنجد التقييم الخارجي والذي يتم من خلال دراسات للمراكز البحثية ومراكز الفكر أو الخبراء أو من خلال لجان خارجية¹⁹.

ج. التقييم المستقل والتقييم الاستراتيجي :

في المقاربة التشاركية نجد التقييم المستقل حيث يتم تقييم السياسات العامة من يأتي من مستقلين عن السياسة لم يشاركوا في عملية الاعداد والتنفيذ حيث أنهم يعتبرون التقييم شكلا من اشكال الرقابة، في حين نجد في المقاربة المناجيرية أن المنفذين يهتمون بالتقييم ويطلبونه حيث لهم أهداف استراتيجية تتمثل في تحسين أدائهم وتصحيح أخطائهم وتطوير عملهم قصد تحقيق أكبر قدر من المنافع والاهداف.²⁰

د. التقييم الكمي والنوعي :

بشكل عام يمكن القول أن هناك نهجين مختلفين لتقييم السياسات العامة كمي ونوعي. وكل من المقاربتين رغم استعمالهما لكلا المنهجين إلا أنه كل مقاربة تميل إلى اعتماد منهج معين كمنهج رئيسي فنجد المقاربة المناجيرية تميل إلى استعمال المناهج الكمية في حين ان المقاربة التشاركية تميل إلى استعمال المناهج الكيفية التفسيرية.

هـ. التقييم: أداة للقرار العمومي أم أداة للتعلم :

ما هو الهدف الأساسي من التقييم ؟ للإجابة عن هذا السؤال نجد اختلاف أيضا بين المقاربتين.

في المقاربة المناجيرية نجد ان التقييم في خدمة القرار ويهدف إلى ترشيده، فهدفها الرئيسي هو تحسين الاداء العملياتي وليس تحقيق السلم الاجتماعي وهذا ما يعاب على هذا النموذج. أما في المقاربة التشاركية فالتقييم يستخدم في المقام الأول لدعم التعلم في الإدارة وتعلم ممارسات جديدة. هذا التعلم سيؤدي بطريقة غير مباشرة إلى التأثير على القرارات اللاحقة، فهذا النوع من التقييم ليس هدفه التغيير المباشر في السياسة الحالية بل على المستوى البعيد في السياسات اللاحقة في حين تهدف المقاربة المناجيرية إلى تغيير السياسات الحالية.²¹

و. تقييم تعددي داخلي وتقييم تشاركي دولي :

التقييم التعددي في المقاربة التشاركية ينظر لعملية التقييم كمسألة جماعية يجب إشراك ممثلين من كل المعنيين بها من أصحاب المصلحة المستفيدين منها إلى المنفذين والواضعين. لذي يجب تعزيز تقييم وطني من خلال لجان تقييم مكونة من ممثلين من خلفيات متنوعة : الوزارات والسلطات المحلية والهيئات العامة والجمعيات ... ولعل المجلس الوطني للتقييم والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أهم الأمثلة عن ذلك.

أما التقييم التشاركي الدولي فيتم على المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون الدولي والجهات المانحة وتحاول أن تسعى إلى مشاركة ممثلي الدول والمجتمع المدني في البلدان المستقبلية المساعدات. كما يعتمد في المقاربة المناجيرية أكثر من التشاركية من خلال الاعتماد على الخبراء الدوليين ومعايير المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.²²

المحور الثاني : الإطار القانوني والتنظيمي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

أولاً : التعريف بالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

اتفق الفقه والتشريع على تعريف هذه الهيئة بأنها مؤسسة استشارية تمد الحكومة بأرائها، ولهذا سنتعرض إلى تعريف هذه المؤسسة فقها وتشريعيًا وكذلك وفقا لأحكام النظام الداخلي للمجلس.

أ- التعريف الفقهي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي :

لقد تم تعريف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من قبل بعض فقهاء القانون خاصة القانون الإداري ومن أهم هذه التعريفات نذكر :

عرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من طرف الأستاذ بعلي محمد الصغير : « هو مؤسسة استشارية يعتبر من أهم المؤسسات والهيئات الإدارية المركزية الوطنية الاستشارية». أما الأستاذ عمار بوضياف فيرى بأن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي هو هيئة مختلطة تضم خبراء ينتمون لقطاعات مختلفة (ممثلين عن الإدارة المركزية، ممثلين عن المؤسسات العامة وممثلين عن المؤسسات الخاصة، ممثلين عن الحرفيين والتجار، ...)

ب- التعريف التشريعي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي :

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 225-93 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993 المتضمن انشاء مجلس وطني اقتصادي واجتماعي، حيث تم تعريف المجلس وفقا للمادة 02 الثانية منه : « المجلس جهاز استشاري للحوار والتشاور في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو

مستشار الحكومة»²³

وجاء التعديل الدستوري لدستور 1996 المعدل في 2016 طبقا للقانون رقم 01-16 المؤرخ في 07 مارس 2016 لا سيما المادة 204 منه والتي نصت « المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي يدعي في صلب النص «المجلس» إطارا للحوار والتشاور والاقتراح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وهو مستشار للحكومة».

ثانيا : نشأة وتطور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر

بما أن الاستشارة تعد من أهم مظاهر الديمقراطية ووسيلة فعالة لتحسين مخرجات العمل والأداء، لجأت العديد من دول العالم إلى انشاء هذه الهيئة ومن بينها الجزائر. لقد تمت الاشارة إلى هذا المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لأول مرة في دستور 1963 تحت تسمية «المجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي» لا سيما المواد 69-70²⁴ منه، ثم تم احداثه بموجب الأمر 68-610 ليتم بعدها إجراء تعديلات وتغييرات عليه بموجب الأمر رقم 70-69، ثم تم حله في 1976 ثم إعادة انشاؤه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 93-225، أما عن النظام الداخلي فكان موضحا في المرسوم التنفيذي 94-398.

يعتبر المرسوم الرئاسي رقم 16-309 المؤرخ في 28 نوفمبر 2016 و الصادر في العدد 69 من الجريدة الرسمية ليوم 06 ديسمبر 2016 والمتضمن تشكيلة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي آخر نص تنظيمي للمجلس كما أنه يلغي كل الأحكام المخالفة له لاسيما مرسوم الإنشاء رقم 93-225 و المرسوم التنفيذي 94-398 المتضمن النظام الداخلي للمجلس، من أهم ما يميز هذا المرسوم أنه أقر من قبل رئيس جمهورية منتخب، وجاء بعد صدور التعديل الدستوري الأخير في مارس 2016²⁵ عكس مرسوم التأسيس الذي أقر من قبل رئيس مجلس الدولة المعين وفي مرحلة تم فيها تجميد دستور 1989 وأعلنت حالة الطوارئ.

ثالثا : الهيكل التنظيمي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وآلية عمله

1. الهيكل التنظيمي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

وسنحاول فيما يلي تحديد تشكيلة المجلس ومختلف أجهزته طبقا للنصوص القانونية التي ذكرناها أعلاه فقا للمادة (04) الواردة في الباب الثاني من مرسوم الإنشاء كانت تنص على أن المجلس يتكون من 180 عضوا ممثلين مؤهلين في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكن المادة الرابعة من الباب الأول للمرسوم 16-309 ألغت المادة السابقة (المادة 04 من مرسوم الانشاء) ونصت على رفع عدد الأعضاء إلى 200 عضو. وطبقا للباب الرابع للنظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تتمثل أجهزة المجلس فيما يلي :

الرئيس : طبقا للمادة الثالثة من المرسوم الرئاسي 16-309 يعين رئيس المجلس من قبل الرئيس أما فيما يخص مهامه فجاءت في المادة 37 من النظام الداخلي.

مكتب المجلس : مكتب المجلس تنتخبه الجمعية العامة بأغلبية مطلقة، ويتكون من 6 إلى 9 أعضاء حسب المادة (12) من مرسوم الإنشاء، وتتشاور المجموعات المنصوص عليها في المادتين 8 و 9 من النظام الداخلي لتحديد قائمة الأعضاء التي ينبغي أن تعكس التنوع في تمثيل

المؤسسات والتنظيمات داخل المجلس كما هو محدد في المادتين 4 و 5. جاءت مهام المكتب وصلاحياته في المواد (38-41) من الفصل الثاني من النظام الداخلي. اللجان الدائمة: تعتبر هذه اللجان والمحددة في المادة 42 من النظام الداخلي للمجلس فاعلا أساسيا في نشاط المجلس حيث تقوم بالدراسات وجمع المعلومات وإعداد التقارير في مجال تخصصها. وللإشارة فإنه مع صدور المرسوم الرئاسي 309-16 المتعلق بتشكيله المجلس حدث تغيير في تسمية اللجان جاء في المادة 24 بإدراج مفاهيم جديدة فرضها التأقلم مع بيئة العولمة.

اللجان المؤقتة: حسب المادة (50) من النظام الداخلي يمكن للمجلس عند الحاجة الاستعانة بلجان مؤقتة متخصصة ولجان خاصة فرعية كما يمكنه انشاء لجان متخصصة أو مجموعات عمل تعكف على المسائل ذات المصلحة العمومية.

المصالح التقنية والإدارية للمجلس: وفقا للمادة (25) من مرسوم الانشاء يزود المجلس بأمانة إدارية وتقنية توضع تحت سلطة رئيس المجلس ويسيرها أمين عام يعين بمرسوم تنفيذي.

2. آلية عمل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

يعمل المجلس بطريقتين أساسيتين هما:

أ- الإخطار الذاتي:

يتم استدعاء الجمعية العامة من قبل رئيس المجلس طبقا للمادة (62) من النظام الداخلي وليس هناك مانع أن يستدعي المجلس للاجتماع بمبادرة من مكتبه أو بطلب من ثلث أعضائه في الدورات غير العادية (هذه المادة تعدلها المادة 18 من مرسوم 309-16 التي تنص على أن الجمعية العامة تجتمع في دورات غير عادية بناء على استدعاء من الرئيس أو بطلب من ثلثي الأعضاء أو بطلب من الوزير الأول).

يصادق المجلس بالأغلبية المطلقة على التوصيات والآراء كما يصادق بالأغلبية البسيطة على التقارير والدراسات حيث حددت المادة رقم (60) من النظام الداخلي المفاهيم التالية:

- الرأي: الصياغة الكتابية للنتائج التي توصل إليها المجلس في دراسته ملف عرضته عليه إحدى السلطات.
- التوصية: الصياغة الكتابية للملاحظات التي تكون من طبيعتها اقتراح حلول تسمح بالوصول إلى نتائج أحسن اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتكون على الخصوص في حالة الإخطار الذاتي.
- التقرير: وثيقة محررة باسم المجلس تحتوي على دراسات أولية، معطيات احصائية، نتائج مناقشات في اللجان والجلسة العامة، استشارات خبراء... الخ
- الدراسة: وثيقة عمل يعدها أحد أجهزة المجلس أو المجموعة عمل أو هيئة أخرى لحساب المجلس.

ب- الإخطار الإجباري:

ترسل طلبات الآراء والدراسات من رئيس الجمهورية أو الوزير الأول كتابيا وذلك ما نصت

عليه المادة رقم (03) من مرسوم الإنشاء «يعرض رئيس الجمهورية أو الوزير الأول على المجلس أي ملف أو دراسة أو نظام يدخل ضمن اختصاصاته ويريان جدوى من وراء ذلك». حيث يستلم مكتب المجلس الطلب ويمكن للمكتب أن يناقش مع الجهة التي أخطرتة المدة أو الأجل قصد ملاءمتها مع المدة اللازمة لتلقي المعلومات ومعالجة المسألة المطروحة عليه.

وفي ختام الدورة السداسية كما هو معمول به حاليا، أو الانتهاء من الدراسة أو التقرير السنوي كما جاء في نص المادة رقم (34) من مرسوم الإنشاء يتم نشر وإشهار أعمال المجلس وهو ما تضمنه الفصل السادس من النظام الداخلي، حيث ترسل الآراء والتوصيات والدراسات والتقارير إلى الأمانة العامة للحكومة بغرض نشرها في الجريدة.

رابعا: مهام المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

يعتبر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي هيئة استشارية في المجال الاقتصادي والاجتماعي ومساهما في صنع السياسة العامة في الجزائر يقوم بأدوار مختلفة في المجالات المخصصة له وذلك من خلال مناقشة متنوعة تخص الظرف الاقتصادي والاجتماعي²⁶، وهذا لتحقيق الأهداف المرسومة من قبل الحكومة من خلال الاخطار الإجباري باعتباره مستشارا للحكومة، أولتحقيق الأهداف المرسومة من قبله كهيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية من خلال الاخطار الذاتي.

وعلى هذا الأساس نصت المادة 205 من الدستور الجزائري على ما يلي: « يتولى المجلس على الخصوص:

- توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ضمان ديمومة الحوار والتشاور بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الوطنيين.
- تقييم المسائل ذات المصلحة الوطنية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والتكويني في التعليم العالي ودراستها.
- عرض اقتراحات وتوصيات الحكومة»²⁷

المحور الثالث: قراءة في الآلية التقييمية للمجلس من خلال للتقرير السداسي الأول

2015 حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر

- وسنحاول تحديد الآلية التقييمية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من خلال:
- قراءة في آخر تقرير سداسي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي متمثلا في تقرير السداسي الأول 2015.
 - قراءة في المرسوم الرئاسي رقم 309-16 المؤرخ في 28 نوفمبر 2016 والصادر في العدد 69 من الجريدة الرسمية ليوم 06 ديسمبر 2016 والمتضمن تشكيله المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وهو آخر نص تنظيمي للمجلس.

أولا : وصف محتوى التقرير السداسي الأول 2015 حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر

إن اختيارنا لتحليل تقرير السداسي الأول 2015 حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر يعود للأسباب التالية :

- كونه يمثل آخر تقرير صادر عن الكناس، حيث أن المجلس توقف عن نشر التقارير بعد وفاة الرئيس السابق للمجلس «محمد الصغير باباس» رحمه الله، وتأخر تعيين رئيس جديد للمجلس.

- طبيعة الظرف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تميز بتراجع الجباية النفطية التي تمثل أهم مورد مالي للدولة وتأثيره على الجهة الاجتماعية، أما سياسيا فقد عرفت الجزائر الانتخابات الرئاسية 2014.

- لأول يتم التطرق للبعد البيئي في تقارير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للمجلس حيث جاء في الفقرة 40 من الملخص، كما تم التطرق للاستشراف والحديث عن آفاق 2035 (مخطط للبروز في آفاق 2035).

سنكتفي في قراءتنا لتقرير السداسي الأول حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالملخص كونه يشمل كل ما جاء في التقرير والخاتمة أيضا وهذا من خلال إحصاء البيانات الموجودة فيه وتعداد التكرارات وتفريغها في جداول ثم وصفها:

جدول 01 : المؤشرات ونسب تكرارها بالتقرير السداسي الأول 2015 حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر

النوع	عدد التكرارات	النسبة
كمي إحصائي	187	48%
كيفي تفسيري	125	32%
البعد الدولي	50	13%
أرقام المنظمات الدولية	9	4%
البعد البيئي/ الاستدامة	11	2.8%
المجموع	382	100%

جدول 02 : القطاعات التي عولجت بالتقرير السداسي الأول 2015 حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر (الملخص والخاتمة)

القطاعات	عدد الفقرات	النسبة
اقتصادي	25	44%
دولي	02	4.44%
اجتماعي	14	31%
بيئي	5	11%
المجموع	46	100%

جدول 03 : القطاعات التي عولجت بالتقرير السداسي الأول 2015 حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر (عدد الفصول والصفحات)

النسبة	عدد الصفحات	عدد الفصول	القطاعات
76%	106	05	اقتصاد
6 %	9	01	دولي
7 %	10	01	اجتماعي
10 %	14	01	بيئي
100%	139	46	المجموع

الجدول 04 : نسب التوقعات، التوصيات والاستشراف بالتقرير السداسي الأول 2015 حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر (الملخص + الخاتمة)

النسبة	عدد التكرارات	النوع
30%	11	التوقعات
57%	20	التوصيات والآراء
13%	5	الاستشراف
100%	382	المجموع

ثانيا : قراءة الآلية التقييمية من خلال تشكيلة وهيكله المجلس

بعد صدور مرسوم الانشاء رقم 93-225 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والصادر في 10 أكتوبر 1993 والذي حدد فيه عدد أعضاء المجلس بـ 180 عضوا موزعين كمايلي:

- 90 عضو بعنوان القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
- 45 عضو بعنوان الإدارات ومؤسسات الدولة،
- 45 عضو بعنوان الشخصيات المؤهلة المعينة بالنظر إلى تأهيلها الشخصي.

ثم عرف المجلس إطار قانوني وتنظيمي جديد متمثلا في المرسوم 309-16 المحدد لتشكيلة المجلس وكيفية تعيين أعضائه وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول 05 : تشكيلة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي طبقا للمرسوم 16-309

الرقم	القطاعات الممثلة	عدد الممثلين
01	القطاعات الاقتصادية والاجتماعية	80
02	المجتمع المدني	50
03	الشخصيات المؤهلة والمعينة لاعتبار شخصي	40
04	إدارات ومؤسسات الدولة	30
	المجموع الكلي	200

المصدر : إعداد طبقا للمرسوم الرئاسي 16-309.

نشأ نظام التمثيل لكل المؤسسات المعنية بالسياسات العمومية بعد الصراع بين السياسيين والبيروقراطيين والمجتمع المدني في فرنسا بسبب منشور روكار circulaire Rocard تم انشاء مجلس علمي للتقييم conseil scientifique d'évaluation CSE في 1990 وهو عبارة عن هيئة رسمية مشتركة ما بين الوزارات **instance interministérielle** تعتمد نظام التمثيل عكس الوم أ حيث يتم الاعتماد على الخبرة .

يبرز لنا من خلال قراءة في تشكيلة المجلس طبقا للمرسومين اهتمام المشرع بالبعد التشاركي في تقييم السياسات العمومية بالمجلس ، إلا أن التشكيلة الجديدة طبقا لمرسوم 16-309 فتحت لأول مرة المجال لتمثيل الجمعيات التي تنشط في مجال البيئة هذا في إطار إدراج أبعاد جديدة متمثلة في البعد البيئي والتنمية المستدامة، إضافة إلى بند جديد فيما يتعلق بمهام المجلس وهو : « توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تم لأول مرة التطرق إلى المجتمع المدني »، وقد جاء الحديث عن مشاركة المجتمع المدني وتكريس مشاركة المرأة من خلال منحها الثلث، في إطار التوجه الجديد لتحديث الدولة واساليب الحكم من خلال الديمقراطية التشاركية وتكريس الجوارية.

رغم أهمية ما جاء في هذا النص الجديد المحدد لتشكيلة المجلس إلا أنه لم يطبق كون الأعضاء الجدد والرئيس الجديد لم يتم تعيينهم لغاية الآن، ما دفع المجلس في اطار عمله التقييمي للاعتماد على التشكيلة الإدارية (المعينة) أي المصالح التقنية والإدارية للمجلس متمثلة في مختلف الاقسام على غرار القسم الاقتصادي والاجتماعي بدل التشكيلية السياسية التي لم يتم تعيينها، بالإضافة إلى الاعتماد على الخبراء من خارج المجلس حيث تم عقد لجنة الخبراء في 2015 بعد اخطار من قبل رئيس الحكومة حول الظرف الاقتصادي بعد انهيار اسعار، كما قام المجلس بإعداد تقارير للتنمية البشرية بالتعاون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

من خلال ما سبق :

سنحاول ابراز النموذج التقييمي المطبق في المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من على ضوء قراءتنا السابقة لمختلف التقارير والقوانين ومقارنتها مع الآليتين التقييميتين في النموذج الانجلوسكسوني والفرنسي، وقد قمنا بتلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول 06: تحديد النموذج التقييمي المطبق في المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من خلال المقارنة مع المقاربة التشاركية والانجلوسكسونية

المقاربة التشاركية	المقاربة المناجيرية	النموذج المطبق في الكناس
المقيمون-الفاعول السياسية- الرسميون	المقيمون-الخبراء- الباحثون	يتم الاعتماد على المقيمين الرسميين ومؤخرا اصبح هناك اهتمام بالخبراء الوطنيين والدوليين
يخضع بالدرجة للاعتبارات السياسية والرضا	نفعي يخضع بالدرجة الأولى لمعيار العائد-التكلفة	يخضع للاعتبارات السياسية رغم الاهتمام مؤخرا بالجانب الاقتصادي بعد تراجع الجباية النفطية.
تقييم تشاركي	تقييم اداري	تقييم إداري
تحسين الديموقراطية	تحسين الأداء	يصعب تحديد هذا
التعلم	ترشيد القرارات	يصعب تحديد هذا
نظرة سياسية	نظرة عملياتية	نظرة سياسية
معياري normative	أدواتي instrumental	معياري بالدرجة الأولى
بدأ كممارسة في المؤسسات العمومية	بدأ كدراسات اكااديمية في 1960	بدأ كممارسة في المؤسسات العمومية
تفسيري نظري	تجريبي احصائي صارم	تفسيري نظري
نوعي	كمي	عرض حال
جماعي	فردى	جماعي
عملي مؤسستي	نموذج علمي	عملي مؤسستي
فعالية-كفاية- ملاءمة	كفاية-فعالية-ملاءمة	فعالية-ملاءمة-كفاية

المصدر: من إعداد الباحث.

الخاتمة:

إن الفصل بين الطرق التقييمية المختلفة هو فصل نظامي وليس عملي حيث أن كلا المقاربتين التسييرية الأنجلوسكسونية والتشاركية الفرنسية تعتبران تحسين العمل العام والتأكد من تحقيق السياسات العمومية أهدافها الميدانية بأقل التكاليف وتحقيق رضى المواطنين أهم أهدافها، لكن الاختلاف يكمن في كيفية ترتيبها باختلاف أولويات الدولة سياسية، اقتصادية أو اجتماعية. كما أن هناك تداخل ومزج في استعمال الطرق والمعايير التقييمية المختلفة، حيث لا يمكن أن نجد مؤسسة أو هيئة معينة أو دولة تتبع آلية معينة بصفة مطلقة خصوصا مع الحديث عن تقارب السياسات العامة والسياسات العامة الدولية بداية من الموجة الثانية للسياسات العامة، فخلال مقارنتنا للتطور التاريخي لمسنا التقارب الذي حدث بين تطبيق المقاربة التشاركية في فرنسا والمقاربة المناجيرية في الوم أ ، حيث أصبحت أصبح التقييم في فرنسا والوم أ لا يتم من قبل الهيئات الرسمية فقط بل حتى غير الرسمية تطبيقا لمبادئ الديموقراطية التشاركية، كما تم اعتماد النموذج التسييري البراغماتي NPM في فرنسا على (غرار الوم أ) وعلى هذا ظهر في فرنسا معياران جديان للاستفادة من الخدمة العامة هما الجدارة والمردودية Mérite et rentabilité على غرار مبدأ دفع الضرائب في الوم أ. أما في الجزائر فلزال الاعتماد على الفواعل الرسمية في التقييم مع الاستعانة بالخبراء والدليل هو عدم تعيين رئيس وأعضاء المجلس إلى يومنا هذا كما ظل الاعتماد على الإداريين المعينين المصالح التقنية والإدارية للمجلس متمثلة في مختلف الاقسام على غرار القسم الاقتصادي والاجتماعي بدل التشكيلية السياسية التي لم يتم تعيينها، واعداد التقارير أي أن المجلس بعيد عن هاتين المقاربتين في هذه النقاط الرئيسية.

لقد تزايدت أهمية التقييم في هذه المرحلة الحالية حيث أن تراجع الجباية النفطية يمثل فرصة لإعادة تشكيل نموذج النمو الجزائري، هذا طبعا سيؤدي إلى تفعيل الممارسة التقييمية أكثر، وهذا ما التمسناه من خلال الحيز الذي منح للجانب الاقتصادي آخر تقرير (السداسي الأول 2015)، لكن الهدف من الاهتمام بالظرف الاقتصادي هو تأثيره على الظرف الاجتماعي والسياسي. وأيضا تبرز أهمية التقييم في مسعى التأقلم مع البيئة المتغيرة وتداخل المحلي مع الدولي مع الدور المتزايد للمنظمات الدولية الحكومية وغير حكومية فتم ادراج تغييرات هامة على المجلس بغض إدراج المفاهيم الجديدة كالتنمية المستدامة، الحوكمة، الانصاف الاجتماعي، الديموقراطية التشاركية عن طريق فسخ المجال لأول مرة لمنظمات لمجتمع المدني للعضوية في المجلس، كما دخل المجلس في عدة برامج تعاون دولي على غرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي..... إلا أن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي يعاني من عديد المشاكل التي تعطل عمله في اجراء تقييمات فعالة من أهمها أنه لا يتم وضع معايير مرجعية عند صياغة البرامج والسياسات التي يتم اعتمادها عند التقييم بسبب غياب ثقافة تقييمية لدى السياسيين و البيروقراطيين على حد سواء، بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإحصائي في الجزائر مقارنة بأهمية المعلومات والبيانات.

الهوامش :

- 1 خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، ط1، الكويت، دارالسلاسل للطباعة والنشر، 1988، ص 230.
- 2 جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، (ترجمة عامر الكبيسي)، الأردن، دارالميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص ص 191-196.
- 3 Clarke E. Cochran and & AL, American Public Policy: An Introduction, 9 Ed, USA, Boston, Wadsworth Cengage Learning, 2009, P11.
- 4 Annie FOUQUET, L'évaluation des politiques publiques en France –définitions et historique, Méthodes d'évaluation :actes du séminaire, Direction de la recherche, des études, de l'évaluation et des statistiques, France, 2011.
- 5 فهدى خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، ط1، الأردن، عمان، دارالميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص ص 319-320.
- 6 فهدى خليفة الفهداوي، نفس المرجع، ص322.
- 7 آمال عزلاوي، (تقويم السياسات العامة: دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 1994-2008)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2007-2008، ص 34.
- 8 SPENLEHAUER Vincent, La (f)utilité gouvernementale de l'évaluation des politiques publiques, quelques leçons américaines et françaises, LIEPP Working Paper , n°49,Mars 2016, laboratoire interdisciplinaire d'évaluation des politiques publics, SciencePo paris, France, p 1.
- 9 آمال عزلاوي، مرجع سابق ذكره، ص 36.
- 10 هناك من يعتبر أن البدايات الأولى للتقييم في الوم أكانت في 1904 حين كلف Alfred Binet من طرف وزير التعليم العمومي بوضع منهجية لاكتشاف الأطفال خارقى الذكاء لفصلهم عن زملائهم وتنظيم تعليم خاص بهم، حيث تعتبر بحوث Alfred Binet أساس التطور المعتبر الذي عرفه التقييم في أمريكا الشمالية ونقطة الانطلاق لقياس بعض جوانب حياة المجتمع.
- 11 آمال عزلاوي، مرجع سابق ذكره، ص 45.
- 12 آمال عزلاوي، نفس المرجع، ص 44.
- 13 عزلاوي آمال، نفس المرجع، ص ص 45-46.
- 14 Sylvie TROSA, L'évaluation des politiques publiques, l'institut de l'entreprise, France, 2003., Pp 16-17
- 15 Bernard PERRET, L'évaluation des politiques publiques, (résumé de livre), France, paris, la découverte, P10
- 16 Bernard PERRET, ibid. p09.
- 17 Sylvie TROSA , Op, cit P25
- 18 عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة: النظرية والتطبيق، مصر، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2010، ص 195.
- 19 Sylvie TROSA (2003 Op, cit ,P.28
- 20 Sylvie TROSA , ibid, P28
- 21 Sylvie TROSA ,Op, cit,Pp 29-32
- 22 Aude AMORIM et Al, Guide de l'évaluation, Bureau de l'évaluation, Ministère des Affaires étrangères, paris, France,2005, p45.
- 23 ج ج د ش، مرسوم رئاسي رقم 225-93، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 64، الصادرة في 1993، المادة 02، ص 11.
- 24 الدستور الجزائري لسنة 1963، الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 1963، الجريدة الرسمية الجزائرية، الرقم 64، 10 سبتمبر 1963.
- 25 القانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية الجزائرية، الرقم 14، 07 مارس 2016.
- 26 فوزية ملوكي، مرجع سابق ذكره، ص 58.
- 27 القانون رقم 16-01، مرجع سابق ذكره المادة 205، ص 35.